

المفاهيم التنظيمية الثورية

— عرض مبسط —

الهدف من هذا العرض هو تسليط بعض الاضواء على المفاهيم التنظيمية العامة التي يعتمد عليها الثوريون كقواعد ثابتة لبناء الاداة الثورية، وتسييرها داخليا، وضبط دورها وسط الشعب، كطليعة للكفاح والبناء الاشتراكي، واداة خاضعة لارادة الكادحين وقرارهم الديمقراطي في نفس الوقت.

ويجدر بنا ان نوضح لاول وهلة، ان المبادئ والمفاهيم التنظيمية التي نقصدها هي تلك التي يعتمدها الحزب الثوري الذي اختار لنفسه الاشتراكية العلمية كاختيار ايدولوجي واداة للتحليل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في نفس الوقت، وحدد استراتيجية ثورية واضحة واهدافا مرحلية واقعية، تطابق الواقع الملموس وطبيعة المرحلة التي يجتازها نضال الكادحين. ونعني بالاستراتيجية الثورية تلك التي تستهدف التغيير الجذري لهياكل الاستغلال (والاستعمار والتبعية بالنسبة للمستعمرات وشبه المستعمرات)، وتمكين الجماهير الشعبية — وفي طليعتها الطبقة العاملة — من سلطة القرار والتقرير وتسيير شؤنها بنفسها.

ضمن هذا الوضوح في الخط الايدولوجي والتحديد للاستراتيجية الثورية واهدافها البعيدة والقريبة المدى، تأتي المبادئ والمفاهيم التنظيمية كاستنتاج طبيعي وامتداد عملي لجمل هذه الاختيارات. ذلك ان التنظيم — بمختلف تفرعاته السياسية والجماهيرية — هو وحده الاداة القادرة على ترجمة مجمل هذه الاختيارات

والمواقف الى حيز التنفيذ والممارسة، وامتحانها من خلال ذلك، وضمان الربط الجدلي والاغتناء، والتصحيح المتبادل بين النظرية والتطبيق.

مكذا، فان الهياكل التنظيمية ليست هدفا في حد ذاتها، ولا معنى لها الا ضمن الاختيار الايديولوجي والاستراتيجي في اطار خط الاشتراكية العلمية، كما أن مجمل هذه الاختيارات قد تبقى حبرا على ورق، اذا هي لم تترجم على المستوى التنظيمي والجهامييري بشكل مضبوط ومحكم وفق مبادئ ومقاييس ثابتة. لكن، قبل تناول هذه المفاهيم التنظيمية ذاتها، لنبدأ بطرح هذا السؤال: لماذا ضرورة التنظيم الثوري وما الذي يحتمها؟

التنظيم الثوري ضرورة تاريخية

في الجواب على هذا السؤال نبدأ بملاحظة عامة وبديهية وهي أن جميع المجتمعات غير الاشتراكية (أي الرأسمالية وما قبل الرأسمالية) تكون مقسمة الى طبقات، من بينها طبقة سائدة ومستغلة تحتكر وسائل الانتاج وتمارس الاستغلال والسيطرة والهيمنة على بقية الطبقات بشتى الوسائل، العنيفة منها و"السلمية". وتلجأ هذه الطبقة السائدة الى مركزية السلطة في اطار الدولة كأداة ضرورية لغرض هيمنتها واستغلالها، مستعملة جميع أجهزتها من أجل خدمة الأهداف الآتية:

- الترويج لايديولوجيتها الطبقية والدعاية لها وسط المجتمع بأسره ومحاولة ترسيخها وجعلها تسود في جميع العقول، الموالية لها والمعارضة مبدنياً.
- ضبط جهاز القمع بمختلف تفرعاته ليكون قادراً على التدخل العنيف في كل وقت وحين لحماية مصالحها الأساسية - بدعوى حفظ الامن العام - ومنع أي تغيير أساسي في النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم.
- تسخير الجهاز الإداري عامة لتنظيم شؤونها وحفظها والسهر عليها...

وهذا يعني أن الطبقة السائدة تنظم نفسها، عبر أجهزة الدولة أساساً لغرض ادامة هيمنتها واستغلالها. لكنها غالباً ما تحتاج كذلك الى تنظيم سياسي طبقي يكمل مهام أجهزة الدولة في تداخل وترابط معها. والجدير بالذكر أن التنظيم السياسي هذا يشكل صورة مطابقة لوضع الطبقة السائدة نفسها، فيتبنى ايديولوجيتها ويخدمها من خلال المواقف والممارسات السياسية العملية، ويخدم مصالحها الاقتصادية والاجتماعية... كما أننا نجد في حياته الداخلية والعلاقات

السائدة بين افراده انعكاساً مباشراً لتلك الايديولوجية. ولنضرب على ذلك مثالين:

١ - التنظيم السياسي الاقطاعي: ان العلاقات السائدة بين افراد هذا التنظيم هي بالضرورة علاقات لاديموقراطية اذا لم تكن استبدادية. فالقاعدة العامة هي الولاء، الشخص - أو البنية - والارتكاز على نخبة طبقية اقطاعية، تتدرج المسوولية والنفوذ والسلطة داخلها وفق هرم مركز ومشخص، حيث يركز الحاكم المطلق كل السلطات الأساسية، ثم يفوض اجزاء منها الى الاعيان الذين يختارهم من محيطه المباشر وفق شروط الولاء الشخصي، ويعمل افراد هذا المحيط بدورهم على تقسيط الجزء الموكول لهم من السلطة وفق نفس المقاييس، وهكذا انطلاقاً من قمة هرم السلطة وصولاً الى القاعدة الاجتماعية الواسعة. ويمكننا مثلاً أن ندرس النظام المخزني كنموذج - بادارته ورجالاته، من قمة السلطة الى اسفلها - ونستخلص منه نفس الخلاصة أي أن التنظيم السياسي الاقطاعي يعكس بالضبط قيم الايديولوجية الاقطاعية ويتشعب بها ويعيش على نمطها في حياته الداخلية.

٢ - أما بالنسبة للتنظيم البورجوازي فانه يعكس في داخله أيضاً الايديولوجية البورجوازية حيث نجده يعيش وفق نظام الديموقراطية البورجوازية التي تعتمد حرية التعبير والمبادرة الفردية كضرورة حيائية لنمو وتطور النظام الرأسمالي نفسه. فنجد التنظيم السياسي الليبرالي يعتمد الانتخابات في تعيين الهيئات والافراد القياديين، تماماً كما يتم الامر بالنسبة للمؤسسات البورجوازية، كما نجده يولي أهمية خاصة لدور الفرد و"الزعيم" ويقلص دور الهيئات والهياكل التنظيمية ويلتجئ لاساليب التجمهر والتجمعات والاطارات الواسعة التي تسمح فقط بالمساهمة الشكلية للقاعدة وليس بالمراقبة الدقيقة والفعلية للخط السياسي ومنفذه. استحضرنّا هذين المثالين لنؤكد على أن الطبقات السائدة المستغلة تلجئ بالضرورة لتنظيم نفسها من أجل بسط سيطرتها واستغلالها سواً عن طريق الدولة وأجهزتها أو بواسطة التنظيم السياسي لهذه الطبقة الذي يكمل ويدعم دور الدولة ويشكل أداة ايديولوجية وسياسية وإدارية تحاول مد نفوذها الى صفوف المجتمع بكامله، وتعيش داخلياً وفق نفس النمط والعلاقات السائدة...

نستنتج من كل هذا أن الطبقة العاملة والجماهير الشعبية عامة التي تسعى الى تغيير اوضاع الاستغلال وبناء مجتمع العدالة الاجتماعية، ملزمة بتنظيم نفسها لمواجهة الطبقة السائدة المستغلة والمنظمة عبر الدولة وغير تنظيمها السياسي الطبقي الخاص بها. أي أن التنظيم الثوري ضرورة تاريخية بالنسبة لهذه الجماعات لكي تتمكن من القيام بثورتها وانتزاع السلطة من يد الطبقة السائدة، التي لن

مفهوم الطليعة

إذا ما سلمنا بضرورة التنظيم كضرورة تاريخية، وحددنا الهدف الاستراتيجي الثوري المطروح على هذا التنظيم تحقيقه أي تحقيق التغيير الثوري الجذري لهيكل الاستغلال، وبناء المجتمع الاشتراكي... فإن المطروح هو تحديد طبيعة هذا التنظيم وأشكاله وأساليبه عمله، سواء بالنسبة لتركيبته وحياته الداخلية أو بالنسبة لنشاطه العام وسط المجتمع. ومن أجل ذلك، نبدأ بتحديد الطبيعة الاجتماعية لهذا التنظيم: فمن البديهي أن تحقيق الأهداف الثورية السالفة الذكر تقتضي توعية وتعبئة وتجنيد كل الطاقات والفئات الشعبية التي لها مصلحة في تحقيق تلك الأهداف، وعلى رأسها الطبقة العاملة والفلاحون الفقراء. إذ أن هذه الطبقات لا يمكنها أن تقبل على النضال والكفاح من أجل الثورة إلا إذا تمكنت من الوعي بذاتها كطبقات مستغلة مظلومة، والوعي بطبيعة الطبقة السائدة وبأشكال القهر والاستغلال التي تمارسها. إلا أن هذه الطبقات وبمختلف فئاتها، لا يمكنها أن تعي وتقتنع بهذا الواقع ضربة واحدة، وذلك لسبب بديهي أيضا وهو أن نفوذ وهيمنة أيديولوجية الطبقة السائدة، وتأطيرها للمجتمع عبر تنظيمات الدولة عامة وتنظيماتها السياسية والاجتماعية الطبقية خاصة، والقمع العنيف والمتعدد الأشكال الذي تستعمله... يحول دون ذلك. خاصة إذا ما كانت الطبقة السائدة متصلة في الحكم، متجذرة في مراقبة مختلف مرافق المجتمع، ومتمكنة من فرض الاستلاب عبر فرض أيديولوجيتها وتركيزها في ذاكرة ووعي الجماهير، كوسيلة من الوسائل الفعالة لبسط سيطرتها وإدامتها.

من هنا، فإن طبقات شعبية دون أخرى تتوصل إلى الوعي بذاتها، كما أن هذا الوعي يتدرج ويختلف مستواه من فئة إلى أخرى داخل نفس الطبقة، بل حتى بين مجموعة من الأشخاص وأخرى.

وباختصار يمكن القول أن النضال والصراع الاجتماعي يفرز طليعة ثورية من الطبقات والفئات الشعبية، ترتقي إلى مستوى الوعي الثوري قبل غيرها، وتحتل مقدمة الكفاح والمواجهة من أجل تحقيق الأهداف الثورية المرحلية والبعيدة المدى، وذلك رغم أن كل الطبقات الشعبية بل الشعب بكامله - وباستثناء الطبقة السائدة المستغلة - يبقى مهيا موضوعيا للمساهمة في هذا الكفاح. وللمزيد من التدقيق في تحديد مفهوم الطليعة يمكن التمييز بين مستويين في هذا التحديد، وهما:

١ - الطبقة العاملة طليعة الشعب الكادح: أي أن الطبقة العاملة كطبقة هي المؤهلة من بين الطبقات الشعبية الأخرى لقيادة النضال الثوري أيديولوجيا وممارسة، وذلك لأسباب معروفة نذكر بها بشكل سريع:

- موقع هذه الطبقة في الإنتاج الذي يجعلها قادرة على القيام بكفاحات ونضالات مختلفة الأشكال، تحقق مكاسب اجتماعية وسياسية مباشرة، وتضعف الطبقة السائدة وتلحق الضرر بمصالحها الاستغلالية في مواقع إنتاجية حساسة.

- تجرد العمال من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج (التي لا يجب الخلط بينها وبين الملكية الخاصة لأشياء فردية أو جماعية أخرى...)، وبالتالي إقبالهم وتقبلهم للنضال أكثر من غيرهم.

- الطبقة العاملة هي المؤهلة لقيادة النضال الثوري أيديولوجيا، لأن الاشتراكية العلمية هي أيديولوجيتها وأن هذه الطبقة التي لا تملك سوى قوة إنتاجها هي المؤهلة للالتزام بهذه الأيديولوجية وتطبيقها سواء في مرحلة الكفاح من أجل التغيير الجذري أو في مرحلة البناء الاشتراكي.

هذا على المستوى النظري العام، إلا أن الأوضاع الخصوصية للبلدان غير المصنعة تفرض الانتباه لخصوصيات الطبقة العاملة نفسها ولموقعها ضمن الطبقات الشعبية الأخرى، حيث يتضح لنا الدور الأساسي الذي يلعبه الفلاحون الفقراء ضمن عملية التغيير الثوري، باعتبارهم يشكلون أغلبية الشعب في بلدان مثل التي ذكرنا، كما يبرز دور المثقفين الثوريين وفئات أخرى من البورجوازية الصغيرة التي تجد نفسها في أوضاع قريبة جدا من أوضاع الكادحين، عمالا كانوا أم فلاحين أم عاطلين. لكن هذا لا يقلل في شيء من دور الطبقة العاملة كطليعة لباقي الطبقات الشعبية - كيفما كان ضعفها العددي قياسا بباقي الطبقات - وإنما يوضح لنا دورها الطليعي، كخط أيديولوجي، وتنظيم ونضال متقدم، الذي لا يمكنه أن يبلغ أهدافه ويحقق مراميها إلا بالمساهمة الواعية الفعالة للفلاحين الفقراء والمثقفين الثوريين أولا ولباقي الطبقات الشعبية ثانيا. وهنا يأتي التدقيق الثاني في مفهوم الطليعة.

٢ - الطليعة الثورية الحزبية: وإذا ما سلمنا بدور الطبقة العاملة - كأيديولوجيا وموقع في الإنتاج - باعتبارها طليعة باقي الطبقات والفئات الشعبية، فمن الضروري أن نعود لنؤكد أن هذا التعريف يبقى تعريفا نظريا عاما، صحيحا في عموميته، لكنه بحاجة إلى تمييز وتصنيف. ذلك أنه - كما أسلفنا - لا يمكن للطبقة العاملة كلها أن تعي بدورها وتلتزم به ضربة واحدة وبشكل شمولي، بل أن فئات متقدمة منها فقط تصل إلى هذه الدرجة من الوعي والالتزام، وهي الفئات الطليعية داخل هذه الطبقة نفسها. وعلى عكس هذه الظاهرة، هناك الظاهرة المعاكسة: أي

الاشكال والاساليب التنظيمية

ان تحديد هذه الاشكال والاساليب يخضع في الحقيقة الى جملة من الاعتبارات والضوابط - سبق ذكر بعضها - والتي نلخصها على النحو الآتي :

- ان الثورة لا يمكنها ان تحدث بشكل تلقائي أو آلي، لسبب بسيط، من بين اسباب أخرى، هو ان الطبقة السائدة، اقطاعية كانت أم رأسمالية، لا تتخلى تلقائيا وطوعية عن امتيازاتها واستغلالها، بل فقط بعد هزيمتها الطبقيّة أمام كفاح الكادحين وطلبتهم الثورية .

- كما ان الثورة لا تأتي نتيجة عمل يوم واحد (الا في التصور الخيالي الطوباوي)، بل انها تشكل في النهاية النقلة النوعية التي تتوج التراكم الكمي والنوعي في الوعي والمكاسب الذي يحققه النضال اليومي الدؤوب والطويل النفس .

- الطليعة الثورية لا تقوم بالثورة لوحدها، بل بمساهمة ومشاركة فعالة من طرف اوسع الجماهير الشعبية المنظمة والمجندة في مختلف واجهات النضال .

- التنظيم المفلق الذي يسعى الى تغيير الاوضاع عن طريق العنف المعزول شعبيا، لا يمكنه الا ان يقدم مبررات اضافية لتثبيت شرعية الطبقة السائدة وقمعها العنيف .

انطلاقا من مجمل هذه الاعتبارات والضوابط، نستخلص ان اشكال واساليب التنظيم الثوري الطليعي لا يمكن ان تكون شكلا واحدا وقالبا جامدا . فهو ملزم بالارتباط بالجماهير الكادحة قصد التوعية والتأطير والنضال - وذلك عبر كل مراحل الثورة والمراحل السابقة لها واللاحقة لها - وبالتالي ملزم بتأطير كل واجهات النضال الجماهيرية، بدءا بالواجهة الثقافية والفكرية للدعاية للأفكار الاشتراكية ونشرها وسط الشعب، وصولا الى العمل المطلبية والنقابي الذي يجند مختلف الفئات في مختلف القطاعات والمهن من أجل تحقيق مكاسب مادية ملموسة ومرورا بالعمل الجمعي والتربوي والترفيهي المختلف الاشكال والانماط . وهذا ما يضمن له التواجد والتجذر وسط الجماهير ومشاركتها محنتها من الموقع الطليعي وتأطير نضالها الواسع النطاق . اما من جهة ثانية فان التنظيم الثوري الطليعي

ان فئات خارج هذه الطبقة يمكنها تماما ان تتخلص من استلاب الطبقة السائدة وتحتلها الايديولوجية، وتلتحق وتلتزم بايديولوجية الطبقة العاملة : الاشتراكية العلمية، وتكافح وتضحي من أجلها . ونجد هذه الظاهرة بشكل خاص لدى المثقفين الثوريين وبصفة عامة لدى كل فئات الشعب من فلاحين وصناع وتجار صغار وعاطلين وغيرهم ... وذلك فان التنظيم الثوري - موضوع عرضنا - لا يقتصر على الطبقة العاملة لوحدها، بل يضم كل الفئات والافراد الذين يلتزمون فعليا بايديولوجية هذه الأخيرة - أي من خلال موقفهم الاجتماعي وممارستهم اليومية - وينخرطون في الكفاح من أجل تحقيق أهدافها .

وان الالتزام لنفس الخط، والكفاح والممارسة اليومية المشتركة هو الذي يقلص الفوارق الشخصية والفئوية للعناصر الطليعية المنتمية بنفس التنظيم الثوري ويصهر طاقاتهم ومساهماتهم ضمن نفس المشروع المجتمعي التاريخي، ويفرز طليعة ثورية صلبة متجانسة، مسلحة ومتشعبة بنفس العقيدة، محكمة التنظيم والخطط . وبالتالي مؤهلة لقيادة الشعب ككل نحو تحقيق الثورة والمجتمع الاشتراكي الخالي من استغلال الانسان للانسان .

بعد هذا التمييز والتدقيق في مفهوم الطليعة عبر مستويين (الطبقة العاملة طليعة الشعب كطليعة، الطليعة الثورية الحزبية المطروح عليها تاريخيا تحقيق أهداف الثورة)، يبقى لنا ان نوكد على ان دور الطليعة الثورية في النهاية هو قيادة كفاح الشعب بكامله . (ذلك الدور الذي يمكن ان نشبهه تماما بدور طليعة جيش ما، المطروح عليها خوض المعارك الامامية وارشاد الجيش كله في طريقه وفي تنفيذ استراتيجيته وتكتيكه .. وبالتالي الحرص على قيادة المعركة في الواجهة الامامية دونما انقطاع عن الجيش كله ودون افراط في السبق او التأخر .. اذ ان الطليعة وحدها لا يمكنها ان تربح المعركة، كما ان الجيش بدون طليعة، جسم مشلول وجسد بلا عينيْن ..) ومن ثم ضرورة ارتباط الطليعة الثورية باوسع الجماهير الشعبية الكادحة، وتجذرهما وسطها، وخوض النضال والكفاح معها .. دونما افراط في السبق، ودونما تأخر عن المعركة والمهام الطليعية في الواجهة الامامية .. ومن ثم أهمية تعدد اشكال النضال التي تسمح بالارتباط باوسع فئات الشعب، وبصفة خاصة الدور الاساسي والمكانة البارزة التي يجب ان يحتلها النضال النقابي والثقافي والجماهيري عامة الى جانب النضال السياسي وبصفة مكملة له ومتميزة عنه في نفس الوقت .

وهذا ما يقودنا - بعد تحديد الطبيعة الاجتماعية للتنظيم الثوري وتدقيق مفهوم الطليعة - الى التعرض للاشكال والاساليب النضالية التي يعتمد عليها التنظيم الثوري (الطليعة الثورية) من أجل تحقيق أهدافه، أي الثورة وبناء المجتمع

ملزم بتحضير نفسه للمعارك الحاسمة، وفق نضج الظروف الموضوعية والذاتية معا، وتوفير الشروط للنقلة النوعية في كفاح الكادحين (أى الثورة). وبالتالي فهو ملزم بضبط هياكله وتصليبها حتى تكون قادرة على مواجهة مهام هذه النقلة وتلك المعارك بنجاح.

وخلاصة القول أن التنظيم الثوري الطلائعي هو الذى يسعى باستمرار الى التواجد والتجذر وسط الطبقات الشعبية الأساسية والى تنويع أشكاله وأساليبه النضالية في مختلف الواجهات، مع الخضوع للظروف الموضوعية والاحتكام اليها في اعطاء الاسبقية لهذا الأسلوب أو ذاك ومع القدرة على التحول السريع من أسلوب الى آخر حسب مقتضيات الظروف وطبيعة المرحلة. هكذا فإن التنظيم الثوري الذى نتحدث عنه، لا يمكنه أن يكون بمثابة مجموعة معزولة، أو عكس ذلك: تجمع واسع مانع، بل أنه الاداة الثورية ذات الوزن والثقل والحضور وسط الشعب كله، بخطها الفكرى والايديولوجي الرصين واجوبتها عن كل قضايا التغيير وبناء المجتمع الجديد وكل القضايا السياسية والاجتماعية المطروحة، وبتنظيمها الوظيفي المتجذر في كل واجهات النضال القادر على الصمود والاستمرار كيفما كانت الظروف، "عادية" أم استثنائية، ظروف التراكم البطي' للمكاسب النضالية، أم ظروف النقلة النوعية والنضالات الحاسمة...

المركزية الديمقراطية

تشكل المركزية الديمقراطية المفهوم الاساسي والثابت الذى يبنى على اساسه كل تنظيم ثوري، كما تتفرع عنه عدة قواعد وضوابط تنظيمية سناتي على ذكرها لاحقا.

ولمحاولة ضبط وتحديد مفهوم المركزية الديمقراطية، علينا أن ندقق في هذا المصطلح في حد ذاته، ثم في تطبيقه الديناميكي، واخيرا في الفرق بينه وبين أنماط من مفاهيم السير الداخلي لأحزاب أخرى، غير الحزب الثوري...

أن المركزية هنا تعني وجود مراكز للقرار داخل التنظيم الثوري، تبدأ بمراكز القرار الدنيا التي تهتم السير القاعدي للحزب لتصل الى المركز القيادي الاساسي المسؤول عن السير العام للتنظيم ومبادراته وقراراته. أما الديمقراطية فأنها تعني حق كل عضو من أعضاء التنظيم في المساهمة في تحديد الاختيارات الايديولوجية والاستراتيجية والتنظيمية التي يسير عليها هذا التنظيم، والمواقف الاساسية التي يتخذها، وبصفة عامة: الاهداف البعيدة والقريبة المدى التي يرسمها.

هكذا فإن مفهوم المركزية/ الديمقراطية يجمع في آن واحد بين المركزية التي تفرضها ظروف الكفاح، اذ لا بد لاي تنظيم مكافح من مركز للقرار يسهر على حسن تنفيذ الاختيارات والخطط المتفق عليها بشكل جماعي، وعلى اتخاذ المبادرات والتدابير التي تفرضها ظروف النضالات والمعارك - وهذه حالة عامة مفروضة في اى صراع واية معركة، منذ أن وجدت الصراعات والمعارك... - وبين الديمقراطية كمبدأ اساسي لا تنازل فيه داخل اى تنظيم ثوري، اذ هو الذى يسمح لكل عضو عضو بابتداء رأيه بحرية في كل القضايا الجوهرية الاساسية (وليس بالضرورة في التفاصيل والجزئيات) والمساهمة في صنع كل الاختيارات والقرارات الاساسية التي يتخذها التنظيم. ويعتبر احترام الديمقراطية في الحياة الداخلية للتنظيم وتطبيقها تطبيقا سليما، اى بما يمس العمق وليس الشكليات، ضمانا أولى لاحترام الديمقراطية وتطبيقها بالنسبة للمجتمع ككل الذى يسعى هذا التنظيم الى تغييره وبناءه.

واذا كانت الديمقراطية تعني أول ما تعنيه حرية المناقشة وابتداء الراى في القضايا الاساسية... فإنها تعني أيضا خضوع الاقلية وانضباطها لراى الاغلبية، الذى يصبح راى وقرار التنظيم ككل... وهي الطريقة الوحيدة لحسم الخلافات أو النقاشات أو التمايزات في وجهات النظر، وتوحيد المواقف الخارجية للتنظيم وخطته واهدافه (اذا ليس هناك من طريقة ديمقراطية أسلم وأفضل...).

فالمناقشة الحرة الواسعة التي يجب أن تعم التنظيم ككل لا بد وأن تحسم، لأجل الفعالية والانسجام، في اتجاه الراى الغالب والسائد، اى راى اغلبية الأعضاء الذى يصبح ملزما للجميع في الممارسة العملية، والى حين تبدل هذا الراى أو تجاوزه بشكل ديمقراطي. وهذا ليس معناه كبت أو قمع راى الاقلية، بل أن من حق هذه الاقلية أن تحتفظ برأىها داخليا وتسعى لاقتناع الاغلبية به، بالنقاش الديمقراطي وبالاحتكام للأحداث والقواعد وامتحان الآراء والمواقف من خلال الممارسة الفعلية.

أن هذه الديمقراطية تختلف بطبيعة الحال عن الديمقراطية البورجوازية أو الليبرالية التي تسير عليها بعض الأحزاب البورجوازية، حيث تُمنح الديمقراطية للأعضاء على مستوى الشكليات فقط، سواء فيما يتعلق بحرية التعبير وابتداء كل الآراء الممكنة، لكن بدون أن تؤخذ بعين الاعتبار تلك الآراء في القرارات النهائية ولا أن تحظى بأى اهتمام... أو فيما يخص الانتخابات واختيار المسؤولين وعناصر القيادة التي تبقى دائما من صلاحية الوجهاء وذوى النفوذ المادى والمعنوى... وما هذه في الحقيقة الا صورة مصغرة عن الديمقراطية الشكلية التي يسير عليها المجتمع الرأسمالي ككل، حيث يمنح الشعب "حق انتخاب من سيستفله"...

أما بالنسبة للبورجوازية الصغيرة، فإنها غالبا ما تتبنى مفهوم المركزية

الديموقراطية لفظيا لتعمل على افراغه من مضمونه الحقيقي وتحويله الى مركزية بيروقراطية تسمح لها بالانفراد بحق القرار وضرب الديمقراطية داخل التنظيم، او حصرها ضمن المفهوم البورجوازي الليبرالي في احسن الحالات .

والحقيقة ان مفهوم المركزية الديمقراطية يبقى دائما معرضا لمثل هذه الانحرافات اذا هو لم يعرف ضبطا محكما وسليما وقت تطبيقه الديناميكي . ذلك ان حدة بعض النضالات والكفاحات وظروف القمع والمنع والتضييق على الحريات قد تجعل التنظيم الثوري في حالة يستحيل معها تطبيق الديمقراطية بشكل واسع، واتاحة الفرصة لتنظيم عملية ابدأ، رأى كل الاعضاء في القضايا المطروحة . لذلك، فان القيادة الثورية للتنظيم هي التي تعرف كيف تحفظ مصالح هذا الاخير، وتتكيف مع ظروف القمع هذه، وتعطي الاسبقية للمركزية التي قد تصل الى حد الاوامر النافذة، لكنها في نفس الوقت تحرص على الوفاء التام والانضباط الدقيق للاهداف والخطط المرسوم بشكل جماعي ..

اما عندما تكون الظروف العامة سانحة لتنفيذ الديمقراطية بشكلها الواسع الكامل، سوا في مرحلة من مراحل الكفاح من اجل التغيير او في مراحل البناء، فلا يبقى للتنظيم الثوري اى مبرر في عدم تنفيذها وجني ثمار المساهمات الجماعية الخلاقة .

نرى اذن ان المركزية/ الديمقراطية ليست بمفهوم جامد، لكن تطبيقه السليم يخضع بالضرورة للظروف المحيطة بالتنظيم الثوري ويسعى الى ايجاد التوازن بين ضرورة المركزية لاجل الفعالية والمبادرة وضمان وحدة القرار والخطط .. والديموقراطية كمبدأ ثابت في السير الداخلي كما في الحياة المجتمعية بصفة عامة . هذا التطبيق يقتضي اذن تحديد الاسبقيات بالنسبة لكل وضعية وضعية وقطع الطريق في نفس الوقت امام امكانية الانحراف الواردة باستمرار نظرا لدقة التطبيق هذا وامكانية انفلاته نحو اختلال التوازن المذكور اما بالافراط في المركزية بدون مبرر والانحراف نحو البيروقراطية، او بتضييق الديمقراطية واخراجها عن نطاق ما هو اساسي وجوهري لاغراقها في الجزئي والثانوي والانحراف بها نحو الليبرالية والشكليات الانتخابية والتمميع والفوضى .

ومن اجل تقليص احتمالات هذه المخاطر والمزالق، فلا بد من التقيد ببعض الضوابط والقوانين التي يجب ان ترافق مفهوم المركزية الديمقراطية في كل تطبيقاته، وهي التي ناتي الان على ذكرها .

يشكل الانضباط احد الشروط الاساسية في السير العادي لاي تنظيم ثوري . ويعني الانضباط هنا التقيد الحرفي في الموقف والممارسة بمواقف التنظيم ككل وقراراته، وتنفيذها تنفيذا حرفيا امينا . وقد يصل الانضباط في بعض الحالات - المعارك والمواجهة - الى درجة الانضباط الحديدي الذي يشابه الى حد بعيد الانضباط العسكري داخل جيش ما .. الا ان هناك فرقا جوهريا بينهما، وهو ان الانضباط الثوري لا يمكن في اية حالة من الحالات ان يكون تعسفيا او ناتجا عن الغرض او الاكراه . انه يعني بالضرورة الالتزام الحر والواعي للخطط الايديولوجي اولا وقبل كل شيء، والتفاني في خدمته عن وعي وقناعة، والاقبال على العطاء والتضحية من اجل نصرته .

وهذا الانضباط لا يهم الفرد فحسب - كيفما كانت درجة مسؤوليته - بل يهم كل الهيئات والاطارات التنظيمية، وفق القاعدة العامة: انضباط الهيئات السفلى للهيئات العليا المنتخبة ديمقراطيا .

ان الانضباط الحديدي الواعي هو سر نجاح الطلائع الثورية - كيفما كان ضعفها العددي - في قيادة الثورات الشعبية نحو الانتصار على اعدائها .. لانه هو مصدر قوتها الحقيقية الكامنة في تماسكها والتحامها . وفي غيابها تصبح الطليعة عبارة عن مواقف وشعارات - في احسن الحالات - وتعمها الفوضى والتشردم .

واذا كان الانضباط واجب اساسي من واجبات الفرد او الهيئة التنظيمية، فلا معنى له ولا جدوى الا بمصاحبه لحق المحاسبة في جميع المستويات، سوا كحق يتمتع به الفرد او تتمتع به الهيئة التنظيمية . فالمحاسبة الفردية تسمح لاي عضو داخل هيئة تنظيمية معينة من محاسبة بقية الاعضاء على انضباطهم والتزامهم وتنفيذهم للمهام والقرارات المتخذة، وملاحظة وتسجيل اخطائهم وانحرافاتهم اذا كانت هناك من اخطاء وانحرافات . اما المحاسبة الجماعية فانها تسمح لهيئة تنظيمية معينة من محاسبة الهيئة الاعلى منها على القرارات والمبادرات التي اتخذتها وامتحان مدى صحتها وجدواها من خلال النقاش والممارسة العملية في آن واحد . كما انها تسمح بالعكس اي محاسبة هيئة سفلى على مدى انضباطها وتنفيذها للمهام الملقاة على عاتقها واحترامها للقرارات والخطط المرسومة .

هكذا فان الانضباط والمحاسبة "وجهان لنفس العملة" كما يقال، وهما بمثابة ضابطين عمليين في تنفيذ مبدأ المركزية الديمقراطية، لانهما يضمنان المركزية من خلال الانضباط من جهة، وجانب من جوانب الديمقراطية من خلال

أما الضابط الثالث: "النقد والنقد الذاتي" فيمكن اعتباره بمثابة توسيع لمفهوم المحاسبة وبالتالي توسيع للديموقراطية بمفهومها الثوري المتكامل.

فالنقد يعني حق كل عضو في انتقاد مواقف أو خطط أو قرارات التنظيم، وإبراز نواقصها أو أخطائها أو انحرافاتهما، وتقديم بديل بشأنها كما يفهمه أو يراه، وحقه في انتقاد سلوك أو ممارسة فرد أو هيئة تنظيمية. ومفهوم النقد هنا يقترب كثيرا من مفهوم المحاسبة، إلا أنه لا يقف عند المحاسبة حول قضية ما أو قرار متخذ أو برنامج متفق عليه أو جانب من جوانب الانضباط، بل يتوسع ليشمل كل القضايا بما فيها المتعلقة بالخط الأيديولوجي والسياسي.

أما النقد الذاتي فإنه يعني بكل بساطة تنفيذ نفس منطق النقد على الذات نفسها أي انتقاد الفرد لنفسه وقت ارتكابه لخطأ ما أو تسببه في تعثر معين، أو اعتراف هيئة تنظيمية معينة بخطئها وانتقاد نفسها لنفسها بشكل جماعي، والتزامها الجماعي كذلك بتجاوز الخطأ والاستفادة منه وعدم تكراره.

ويعتبر النقد الذاتي أسلم طريقة لتجاوز العيوب والنواقص والاختلاف، والوعي الدقيق بطبيعتها، والاستفادة من دروسها بالنسبة للمستقبل.

ومن البديهي أن النقد والنقد الذاتي يجب أن يتوجه لما هو أساسي وجوهري بروح بناءة، أي بنية الإصلاح والتقويم، وليس بنية الهدم والتخريب عن طريق التجريح والنقد المشخص أو الهامشي أو المصلحي، أو بنية الاستفادة من أخطاء الآخرين للركوب عليها وبناء نفوذ شخصي أو جماعي من خلال استغلالها... أما تطبيق النقد والنقد الذاتي بشكل سليم - أي خارج كل هذه الانحرافات الممكنة - فإنه يرتقي في الحقيقة إلى عمل أيديولوجي وسياسي رفيع، يحمي الأجهزة والهيئات والأفراد من كل أنواع الانحراف والاختلاف الكبيرة ويضمن دينامية النقاش الديموقراطي التصحيحي والمساهمات الجماعية الخلاقة في ضبط سير التنظيم داخليا وخارجيا، وتطويره وتحسينه باستمرار...

هكذا، فإن المركزية الديموقراطية، مصحوبة بالضوابط المتفرعة عنها التي ذكرنا (الانضباط - المحاسبة - النقد والنقد الذاتي) تشكل المفهوم والعماد القوي الذي يتبناه وينفذه كل تنظيم ثوري، وغالبا ما يترجمه ضمن قانون داخلي يحدد واجبات وحقوق الأعضاء والهيئات، ويسطر قوانين الحياة الداخلية للتنظيم التي يتقيد بها كل من انتمى إليه.

بالرغم من أن الاطارات الجماهيرية والعمل الجماهيري بصفة عامة لا يدخل بشكل مباشر ضمن موضوع عرضنا هذا، فلا بد رغم ذلك من الإشارة إلى نوعية العلاقة التي يقيمها التنظيم الثوري مع تلك الاطارات التي يعمل على خلقها أو تنشيطها وتأطيرها.

فإذا كان التنظيم الثوري يقتصر على الطليعة المتقدمة في الوعي والقناعة والالتزام، فإن صلتها بالجماهير الشعبية والطبقات الأساسية المعنية بالتغيير لا يمكن أن تتم بشكل عفوي أو فوضوي، بل أن الاطارات الجماهيرية هي بالضبط صلة الوصل والخط الرابط بين الطليعة والجماهير... على شرط أن تخضع صلة الوصل هذه للمقاييس والقوانين الخاصة بالعمل الجماهيري بمفهومه السليم.

وأول هذه القوانين: احترام استقلالية المنظمات الجماهيرية وعدم الخلط بينها وبين العمل السياسي المباشر، والتمييز الواضح بين مقاييس هذا الأخير، ومقاييس العمل الجماهيري العام والواسع النطاق.

فالتنظيم السياسي الثوري يخضع كما رأينا لمجموعة من الضوابط والقواعد التنظيمية المشددة، وهو بالتالي يشترط مقاييس محددة في الانتماء والالتزام والنضال اليومي، مع ما يترتب عن ذلك من تضحيات ونكران للذات. ومن ثم فإنه لا يستقطب سوى نوعيات طليعية من المناضلين بالمعنى الكامل للكلمة.

أما الاطارات الجماهيرية فهي مفتوحة للجميع، سواء في الحقل النقابي والمهني، أو الثقافي والتربوي، وبالتالي فإنها لا تقتصر في الانتماء أية مقاييس، عدا الانخراط الحر والالتزام بالخط العام الذي يحدّد ديموقراطيا. وتلك هي ميزتها الأساسية التي تسمح لها بكسب طابع "الجماهيرية"، وتوسيع صفوفها لكل المواطنين الذين يرغبون في الدفاع عن مطالب مادية ومعنوية كيفما كانت جزئيتها. أن احترام استقلالية المنظمات الجماهيرية يعني إذن عدم الخلط بينها وبين التنظيم السياسي، وعدم فرض المواقف السياسية عليها، واحترام برنامجها الخاص والنوعي الذي يجيب على قضايا معينة ومحددة، واعطاء العمل داخلها، نقابيا كان أم ثقافيا، قيمته العالية ومكانته اللائقة به.

لكن هذا لا يعني بالنسبة للثوريين عدم التواجد داخل هذه المنظمات أو "الاستقلال" عنها والنفور أو التعالي عنها... على العكس من ذلك، فعلى المناضل الثوري أن يكون طليعيا أيضا داخل المنظمات الجماهيرية، أي في الصفوف الامامية للنضال والتضحية من أجل تحقيق مكاسب مادية ومعنوية للجماهير الشعبية في

استعرضنا فيما سبق - بعجالة وبأكثر من التبسيط - المفاهيم التنظيمية العامة، والقواعد والضوابط التي يعتمد عليها الثوريون في بناء الاداة الثورية، ويسير عليها كل تنظيم اختار لنفسه خط الاشتراكية العلمية واستراتيجية التغيير الثوري. لكن هل من شأن تبني هذه الاختيارات والمفاهيم، والتقيّد بتلك الضوابط والقواعد أن يقيّ التنظيم الثوري من العيوب والنواقص ويحفظه من الانحرافات والتعثرات؟ للإجابة على ذلك نستحضر اعتبارين: أولهما أن بناء الاداة الثورية ليس بعملية آلية ولا بمهمة ظرفية ومحدودة زمنياً وفق تصور مسبق وجامد، بل إنها بالضرورة عملية مستمرة وهي جز' لا يتجز' من الصراع بين قوى التغيير والتقدم من جهة وقوى المحافظة والرجعية من جهة ثانية. وثانيهما أن الطليعة نفسها تنبع في النهاية من المجتمع الذي تريد تغييره، ومن فئات وشرائح مختلفة كما رأينا. وبالتالي فإن الاداة الثورية، في مختلف مراحل انبثاقها وكفاحها، لا يمكنها منطقياً أن تنجو من انعكاسات الصراع العام داخلها ومن رواسب وبقايا الافكار القديمة وتأثيراتها. وبتعبير أوضح فإن الايديولوجية السائدة، أيديولوجية الطبقة المستغلة، اقطاعية كانت أم بورجوازية، لا بد وأن تؤثر وتتواجد داخل التنظيم الثوري نفسه، بهذه الصيغة أو تلك، بهذا القدر من الحدة أو ذاك، سواء كظاهرة فردية معزولة، أو كظاهرة ذات حجم معين، الشيء الذي يحدّد حجم الانحراف ودرجة خطورته داخل التنظيم الثوري.

وان تأثيرات الايديولوجية السائدة لا تظهر بالضرورة على المستوى الايديولوجي والسياسي داخل التنظيم الثوري، لكن بصماتها قد تظهر في أكثر من مستوى: سواء على مستوى تربية الافراد وعقليتهم والقيم التي لقنت لهم بأكثر من وسيلة، أو على مستوى السلوك الواعي أو اللاواعي، الذي قد يعكس تأثيرات الايديولوجية السائدة بشكل من الاشكال. وغالبا ما تظهر هذه التأثيرات بطريقتين: اما كنقل جانب من جوانب الايديولوجية السائدة داخل التنظيم، أو من خلال التمرد العفوي، البورجوازي الصغير والرفض الفوضوي لتلك الايديولوجية، والسقوط في النهاية في افراز من افرازاتها...

هكذا، فإن المناضلين الثوريين، كيفما كانت قناعاتهم المبدئية والتزامهم وتضحياتهم، لا يمكنهم أن يتجردوا من تأثيرات الايديولوجية السائدة - كعقلية وتربية وسلوك وقيم - تجردا كاملا تاما. واذا ما حقق بعضهم ذلك (من خلال نوع من ثورة ثقافية على النفس) فليس بإمكان جميع الاعضاء أن يصلوا الى نفس النتيجة.

مختلف الميادين. وعليه أن يعطي المثال بالممارسة والالتزام والنضال اليومي ليتمكن من اقتناع وكسب الجماهير والاحتكاك بها والتعلم منها في نفس الوقت وادراك همومها ومشاكلها وتطلعاتها ادراكا تاما... وبالتالي التجاوب معها وكسب ثقتها. وان الاقتناع والممارسة الطليعية والنقاش الديمقراطي، بالتجاوب وكسب الثقة، هي عماد الثوريين داخل المنظمات الجماهيرية لتلعب هذه الاخيرة دورها الخاص بها ضمن المشروع المجتمعي العام، سواء من أجل تغيير القديم والبالي أو تشييد الجديد.

هكذا يسير العمل التنظيمي السياسي الطلائعي، والعمل الجماهيري الواسع النطاق بخطتين مستقلتين، كل من موقعه وحسب خصوصياته ومقاييس اشتغاله، لكن في اطار خدمة نفس التوجه العام، بهذا القدر أو ذاك، وفي تداخل وتكامل وانسجام وبما يوفر ارتباط الطليعة الثورية المنظمة بمختلف فئات الشعب... الا أن الأمور لا تسير دائما وفق هذه النموجية والايجابية... فاذا كان على الثوريين التواجد في كل المنظمات الجماهيرية وفي كل القطاعات من أجل تاطيرها والدفع بنضالها نحو التوجه السليم، فإن المنظمات الجماهيرية لا تنجو دائما من الانحرافات والانزلاقات، سواء بسبب اخطاء الثوريين انفسهم، أو من جراثيم تأثيرات البورجوازية والبورجوازية الصغيرة داخل هذه الاطارات الواسعة المفتوحة. ومن بين الاخطار التي تحدث بالمنظمات الجماهيرية، يمكن أن نذكر ثلاثة اساسية (دون الدخول في تفاصيل مصدرها وعواقبها) وهي:

- الهيمنة ومحاولة تحويل منظمة جماهيرية ما الى منظمة ذيلية تابعة تبعية مطلقة الى القرار السياسي لحزب معين، وضرب الديمقراطية داخلها وتهميش ومنع أي رأى مخالف أو معارض داخلها...

- النقابية الاقتصادية ومحاولة حصر النضال النقابي والمطلبي عامة في الجزئيات الاقتصادية ومنعه من اكتساب أي أفق ضمن المشروع المجتمعي العام...
- النقابية الفوضوية: أي فرض أهداف "ثورية" على المنظمات الجماهيرية تتعدى قدرتها وتناقض طبيعتها، والسعي الى تحقيق "الثورة" عن طريقها كبديل عن التنظيم السياسي الثوري...

ان خط الثوريين داخل المنظمات الجماهيرية هو الذي يتجنب كل هذه الاخطاء والانحرافات، ويتمسك ويتأق مع استقلاليتها ومن الديمقراطية داخلها، مع العمل على تاطيرها وتوجيه عملها الخاص ضمن المشروع العام... ومن ثم معونة وتنشيطات تطوعية...

والحالة هذه، فان تأثيرات الايديولوجية السائدة تصبح مصدرا لعدد من العيوب والانحرافات، هذه بعضها على سبيل الذكر لا الحصر:

— الفردية والزعامة: وهي نوع من التقمص للشخصية والعقلية القطاعية وتسبق لمصلحة ومكانة الشخص على مصلحة الاطار التنظيمي ودوره، بل وضرب لهذه الاخيرة لصالح الاولى.

— المغامرة والتطرف اليسارى: اى انعدام الصبر الثورى والثقة في الشعب والقفز على المراحل بتطرف ولا مسؤولية، وهو عمل هدام يعود باضرار فادحة على الثورة ويؤخرها عن اهدافها بأشواط كبيرة.

— الانحراف عن المبادئ التنظيمية: كتميع الديمقراطية او الافراط في المركزية بدون مبرر او عدم الانضباط و"الاخوانيات" او النقد الهدام...

— الذاتية والحلقية: اى تسبيق كل ما هو ذاتي على الموضوعي، سواء في الموقف او الممارسة من جهة، ومن جهة ثانية عدم احترام الاطار التنظيمي الجماعي وتشكيل حلقة حول الذاتية كاطار للمناقشة و"الكواليس" والممارسة الذاتية الخاصة، وخوض الصراعات الداخلية على اسس ذاتية اى كحزابات شخصية او صراعات جزئية هامشية لا تمت بصلة للقضايا السياسية والتنظيمية الجوهرية.

— الانتهازية: انتهاز الفرص، كغرد او مجموعة، لخدمة المصلحة الشخصية على حساب الخط المرسوم ومصلحة التنظيم (انظر "الاختيار الثورى" — العدد ٣، ١٩٨٢).

— الاتكالية وانعدام المبادرة: بمعنى الاتكال على جهاز معين او شخص او جهة معينة داخل التنظيم، في تحديد المواقف وممارستها... وذلك شكل من اشكال الولا، الشخصي او المشخص الذى يؤدى الى انعدام المبادرة القاعدية والتوقع على النفس وعدم المشاركة النشطة والفعالة في صنع القرارات وممارستها.

— النخبوية: اى اعتبار التنظيم الثورى بمثابة النخبة العالية، والمتعالية على الجماهير، مما يؤدى الى الابتعاد عن هذه الاخيرة وعدم الاحتكاك بها والتعلم منها وبالتالي التوقع والتهميش...

واذا كان التنظيم الثورى يتعرض باستمرار لبروز هذه العيوب والانحرافات (وغيرها) كتأثيرات مباشرة او غير مباشرة للايديولوجية السائدة، فانه قد يتعرض ايضا للتلفيم البوليسي المباشر كمحاولة من الطبقة الحاكمة لضربه وشله من الداخل. الا ان مختلف هذه الانزلاقات والمخاطر ليست بحتمية، او انها قدر منزل على التنظيم الثورى، كما ان درجة خطورتها تختلف مع اختلاف شكل وحجم بروزها: اما كظاهرة فردية او بما يمس المجموعة المعزولة، واما كظاهرة ظرفية مرتبطة

معين او كظاهرة متجذرة متأصلة...

لذلك، فان التنظيم الثورى الطلائعي هو ذلك التنظيم الذى يتمكن باستمرار، وعبر مختلف مراحل كفاحه، من تطويق العيوب والامراض التنظيمية التي تظهر في صفوفه، ويتمكن من عزلها والحد من نفوذها، وصولا الى اقتلاع جذورها والقضاء عليها، سلاحه في ذلك: النقد والنقد الذاتى الفردى والجماعى لحصر العيوب واصلاحها في اطار النقاش الديمقراطي السليم الذى يجب ان يسرى باستمرار داخل كل هيئات التنظيم (تماما كما يسرى الدم في الذات) ليعمل باستمرار على الرفع من مستوى تكوين كل الاعضاء، وترسيخ وتمتين واغناء خط الاشتراكية العلمية بما يتجاوب ويطباق الواقع العيني الملموس... حتى تتغلب وتنتصر على الايديولوجية السائدة، في ساحة المجتمع ككل، كما في داخل التنظيم الطلائعي نفسه.

خاتمة

اكدنا في بداية هذا العرض على ان المفاهيم التنظيمية الثورية تستمد منطقها ومبرر وجودها من الاختيارات الايديولوجية والاستراتيجية الواضحة في اطار خط الاشتراكية العلمية، وانها في النهاية مجرد انعكاس واستنتاج طبيعي من تلك الاختيارات، اذ "لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية".

ويبقى لنا ان نوكد كخاتمة على ان العكس صحيح ايضا... اى ان لا فائدة في النظرية والاختيار الايديولوجي بدون اداة ثورية لتطبيقه وتنفيذه وتجسيده على ارضية الواقع الملموس... وهذا ما يؤكد الربط الجدلي بين النظرية والممارسة، بين القناعة الراسخة بالاهداف، والعمل اليومي الدؤوب والصبور من اجل تحقيقها. واذا ما تم هذا الربط الجدلي المتين بين النظرية المتينة والتنظيم المتين كذلك، في عملية من الاخذ والعطاء والاغناء المتبادل، اذ ذاك ترتقي النظرية الى مستوى المذهب والعقيدة، ويشكل الحماس والتضحية السخية ارقى اشكال القناعة والالتزام، ويحقق التنظيم "المعجزات" في الثورة والتغيير والبناء الاشتراكي... وذلك ما ابرزته وأثبتته تجارب الشعوب.